أوراق عدالة بالعربي

اتفاقيات التجارة الحرة وآثاراها على المغرب

العربي الحفيظي

منتدى البدائل العربي للدراسات (AFA)
العنوان: بناية وست هاوس، 3 ش جان دارك الحمرا، بيروت، لبنان، مكاتب أوليف جروف
Mail: info@afalebanon.org
Website: http://www.afalebanon.org
Twitter, Facebook: @AFAlternatives
Skype: arab.forum.for.alternatives
Youtube:https://www.youtube.com/channel/UCOoJBExCeXW7bO5JMaSPd1Q

اتفاقيات التجارة الحرة وآثاراها على المغرب

العربي الحفيظي

عضو السكرتارية الوطنية لاطاك المغرب[1]

منتدى البدائل العربي للدراسات(AFA): مؤسسة بحثية تأسست عام 8002 وتسعى لتكريس قيم التفكير العلمي في المجتمعات العربية، وتعمل على معالجة القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية في إطار التقاليد والقواعد العلمية بربط البعدين الأكاديمي والميداني.

ويعمل المنتدى على توفير مساحة لتفاعل الخبراء والنشطاء والباحثين المهتمين بقضايا الإصلاح في المنطقة العربية، تحكمها القواعد العلمية واحترام التنوع، كما يحرص على تقديم البدائل السياسة والاجتماعية الممكنة، وليس فقط المأمولة لصانع القرار وللنخب السياسية المختلفة ومنظمات المجتمع المدني، في إطار احترام قيم العدالة والديمقراطية وحقوق الإنسان .

ومن أجل ذلك يسعى المنتدى لتنمية آليات للتفاعل مع المؤسسات المحلية والإقليمية والدولية المهتمة بمجالات التغيير والإصلاح. ويرتكز المنتدى في عمله في هذه المرحلة على ثالثة محاور: تحليل السياسات والمؤسسات العامة، المراحل الانتقالية والتحول الديمقراطي، الحر كات الاجتماعية والمجتمع المدني.

هذه الأوراق نتاج سيمينار داخلي وتصدر بصفة غير دورية وتعبر فقط عن رأي كتابها وال تعبر بالضرورة عن رأي منتدى البدائل العربي للدراسات أو أي مؤسسة شريكة

[1] عضو السكرتارية الوطنية لاطاك المغرب وهي عضو الشبكة الدولية للجنة من اجل الغاء الديون غير الشرعية. اهتم بقضايا البيئة واتفاقيات التبادل الحر كما اهتم بالمديونية والمسالة النسائية. وهي نفس المحاور التي تتبناها جمعية اطاك منذ مؤتمرها السادس المنعقد في شهر ماي 2017. وبحكم عمله بوزارة التربية الوطنية كمفتش للتخطيط التربوي وانتمائه للنقابة الوطنية للتعليم، فإنه يهتم بالتعليم ومستجداته.

"التجارة هي الحرب" وفق تعبير ياش تاندن[2]، وفي الحرب هناك منتصرون ومنهزمون او أقوياء وضعفاء. وفي أغلب الاحيان يفرض الاقوياء شروطهم التي غالبا ما تكون مضرة بمصالح الطرف او الأطراف الضعيفة. هذا هو حال اتفاقيات التبادل الحر التي يفرضها الأقوياء في الشمال على دول الجنوب الضعيفة. لا يشكل المغرب استثناء فهو ضمن البلدان المستسلمة لإرادة الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الامريكية على الخصوص. أحاول من خلال هذه الورقة إعطاء فكرة عن هذه الاتفاقيات والاضرار التي تلحقها بالاقتصاد المغربي والمواطنين المغاربة.

1- السياق العام:

1-1 انتصار الحاكمين على المعارضة السياسية في مغرب ما بعد الاستقلال:

شكلت نتائج الصراع السياسي في مغرب ما بعد الاستقلال أحد المحددات الرئيسية لاختيارات الدولة في المجال الاقتصادي، فقد تمكن الحاكمون الحاليون من حسم الصراع لصالحهم بعد تفكيك جيش التحرير الوطني والقضاء على المعارضة التي كانت تناوش من اجل تحديد سلطات الملكية والتي انتهت بالانحطاط وأصبحت تمثل، اليوم، توجها سياسيا مدافعا عن اطروحات الدولة. اما اليسار الجدري والذي تعرض منذ بداية السبعينات لقمع شرس فكان دوره محدودا جدا، ولم يتمكن اليسار اليوم بكل انتماءاته من لعب أي دور في التوجهات الكبرى للبلاد. الإسلاميون، وعلى الرغم من كونهم ينظمون أكبر عدد من الناس فإن حدة نقذهم اللفظي الذي يعبر عنه جناحهم الأكثر راديكالية (جماعة العدل والاحسان مثلا)، لا تتجه نحو نقذ الخيارات الاقتصادية للبلاد خاصة انهم ليسوا معارضين جذريين للنموذج الليبرالي ويمكن تلمس ذلك بسهولة في حالة تونس النهضة ومصر مرسي وكلها تيارات اخوانية تتوفر على الكثير من المشترك.

للأسباب السالفة الذكر ولتعزيز مكانة الحاكمين، ارتبط النظام المغربي بشكل وثيق بالغرب الامبريالي خاصة فرنسا والولايات المتحدة الامريكية ووقع العديد من الاتفاقيات التجارية المبكرة، وقد تم توقيع اول اتفاق سنة 1969 مع المجموعة الاقتصادية الاوربية الذي اعطى بعض الامتيازات للصادرات المغربية غير ان الاتفاق الجديد الموقع سنة 1976 تراجع عن الامتيازات السابقة وعمق الامتيازات لصالح الدول الاوربية الموقعة على الاتفاق.

مع انفجار ازمة المديونية في مطلع الثمانينات، تدخلت المؤسسات المالية وعلى راسها صندوق النقد الدولي لفرض اصلاحات ليبرالية جديدة افضت الى زيادة تحرير الاقتصاد وهكذا انضم المغرب سنة 1987 الى الاتفاق العام حول التجارة والتعرقات الجمركية (الجات) سنة 1987، وانخراط في المنظمة العالمية للتجارة سنة 1995. ووقع اول اتفاقية للتبادل الحر مع دول الاتحاد الأوربي سنة 1996.

[2] ياش تاندن، " le commerce c'est la guerre"، ترجمه الى الفرنسية جيلي ديشاتل، صدر عن مركز أوربا- العالم الثالث سنة 2015.

1-2-سياق العولمة الليبرالية وتوسيع الاتفاقيات التجارية:

مع انهيار الدول البيروقراطية بالاتحاد السوفياتي وبلدان أوربا الشرقية، تعمقت العولمة الليبرالية التي تعني اندماج كافة بلدان العالم في الاقتصاد العالمي عن طريق توقيع اتفاقيات التبادل الحر. انتشرت هذه الاتفاقيات بشكل جنوني، ودون مقاومات كبيرة مع الأسف، خاصة ان منظمة التجارة العالمية لم تعد تسمح لكبار الرأسماليين بتنفيذ مشاريعهم التجارية بالسرعة المطلوبة فضلا عن المعارضة التي باتت تتعرض لها هذه المنظمة التي لا تسلم اجتماعاتها من النقد عبر تنظيم التظاهر والاحتجاج. وخلال سنة 2012 فقط تم توقيع 500 اتفاقية للتبادل الحر على المستوى العالمي[3]. وقد عرفت سنة 2017 نموا في حجم التجارة العالمية للسلع قدر بحوالي 4.7% وهي أكبر نسبة منذ 2011.

بالنسبة للمغرب وقع منذ 1996 وحتى اليوم على 56 اتفاقية للتبادل الحر من كل الاحجام (كبيرة، متوسطة وصغيرة): اول اتفاق للتبادل الحر مع دول الاتحاد الاوربي سنة1996 في إطار الشراكة الأورو متوسطية ثم وقع سنة 1998 اتفاقا للتبادل الحر مع 18 دولة عربية في إطار المنطقة العربية الكبرى للتجارة الحرة وفي سنة 2000 مع سويسرا والنرويج وأيسلندا في اطار الجمعية الاوربية للتبادل الحر وفي 2003 مع الامارات العربية المتحدة وفي 2004 مع تركيا والولايات المتحدة الامريكية وفي 2007 مع تونس ومصر والأردن في اطار اتفاق اكادير فضلا عن اتفاقيات تجارية واستثمارية مع تجمعات جهوية افريقية....الخ. غير ان أهم هذه الاتفاقات هي تلك الموقعة مع الاتحاد الأوربي (تشكل نسبة الواردات المغربية من الاتحاد الأوربي في إطار اتفاقيات التبادل 78.2% سنة 2017)[4]. ولازال النقاش متوقفا في دورته الرابعة منذ ابريل 2014 بخصوص اتفاقيات شاملة ومعمقة للتبادل الحر مع الاتحاد الاوربي الذي وقع معه المغرب أيضا عدة اتفاقات تهم الجانب الفلاحي (اتفاق2003 و2012 و2014) وكلها اتفاقيات تسهل ولوج المنتوجات الاوربية الى السوق المغربية بينما تعيق دخول الصادرات المغربية الى دول الاتحاد الاوربي بتبني حواجز غير جمركية (الحصص، الثمن المرجعي، فترة التصدير)

2- خاصيات هذه الاتفاقيات:

2-1-الكتمان وغياب الديمقراطية:

2-1-1-مناقشة هذه الاتفاقيات خارج مؤسسات الدولة:

على الرغم من أهمية هذه الاتفاقيات بسبب تأثيرها المباشر على الاقتصاد والمواطنين المغاربة الا انها لا تحظى باستشارتهم او اخذ رأيهم وعادة ما يتم توقيعها، عمليا، خارج مؤسسات الدولة (الحكومة والبرلمان)، وكمثال على ذلك اتفاقية التبادل الحر بين المغرب والولايات المتحدة الامريكية التي تم الاتفاق بخصوص توقيعها في زيارة للملك لأمريكا سنة2002 وهناك تعهد بتوقيع الاتفاق وبعد عودته الى المغرب عين وزير الخارجية آنذاك مكلفا ومنسقا للمفاوضات بين البلدين وفي 02 مارس سنة 2004 تم توقيع الاتفاق الذي دخل حيز التنفيذ سنة 2006 . اما الاتفاق الشامل والمعمق مع الاتحاد الأوربي فإنه يتميز بضعف النقاش وعدم الجدية حتى بين المسؤولين عن الاتفاق أنفسهم وهذا ما يبرر طلب المفاوضين المباشرين المغاربة، في مارس 2014، بإيقاف المفاوضات الى حين اجراء دراسة تأثير لكن بعد الجولة الرابعة من المفاوضات.

---

[3] "اتفاقيات التبادل الحر، اتفاقيات استعمارية ضد الشعوب"، أطاك المغرب 2014

[4] التقرير السنوي لمكتب الصرف المغربي لسنة 2017

2-1-2-غياب وضعف المعلومات بخصوص هذه الاتفاقيات:

الميزة الثانية لهذه الاتفاقيات هي غياب المعلومات بخصوصها، فالصحافيون والمتتبعون لهذه الاتفاقيات يشتكون من نقص كبير بخصوص هذه المعلومات. وهناك غياب لمعطيات هامة حتى على موقع الاتحاد الأوربي والمفوضية الاوربية التي تظل تقتر بعض المعلومات التي لا تبدو ذات أهمية كبيرة كالبيانات والبلاغات والمعلومات العامة. أحيانا يتم دعوة بعض الصحافيين المغاربة الى بروكسيل لدورات تعريفية غير انها حسب الصحافيين لا تقدم الكثير فضلا عن كونها تقدم هذه الاتفاقيات من وجهة نظر المفاوضين الاوربيين.

2-2-اتفاقيات في مصلحة رأس المال وضد الشعوب:

ترتكز هذه الاتفاقيات على:

*** حرية حركة رأس المال:**

تعني حرية حركة رأس المال غياب الرقابة والاشراف على تنقل الرساميل وهو الامر الذي سبب كوارث عظمى اثناء الازمة المكسيكية سنة 1994 او الازمة الاسيوية سنة 1997. وفي كلتا الحالتين خرج الرأسمال المضاربتي منتصرا وأدى ذلك إلى ازمة مالية حادة للبلدان المعنية كادت ان تتحول الى ازمة عالمية في حالة دول جنوب شرق اسيا. هذه الحرية تهدد دائما اقتصاد البلدان التي تعتمد في اقتصاداها على جلب الرساميل لإنعاش الاقتصاد.

*** حرية الاستثمار:**

تعني الحرية في الاستثمار فتح كافة القطاعات لجشع الرأسمال وهذا ما يلزم الدول بمزيد من الخصخصة لقطاعتها الوطنية بما في ذلك الخدمات كالصحة والتعليم والنظافة...الخ. وللحفاظ على الاستثمارات الأجنبية يلزم التنازل على حقوق العمال وظروف اشتغالهم وتعميم المرونة وهشاشة الشغل.

*** حرية حركة البضائع والخدمات (حرية التجارة):**

تهدف هذه الحرية الى تكسير الحواجز الجمركية في وجه البضائع وفتح الأسواق للسلع والخدمات الأجنبية. وبالطبع تؤدي هذه العملية الى اغراق الأسواق الوطنية لبلدان الجنوب بالبضائع الرخيصة والمدعمة وهذا ما يسبب في الحاق اضرار كبيرة بالاقتصادات الوطنية لهذه البلدان.

2-3-الحد من تنقل حرية الأشخاص:

تسمح هذه الاتفاقيات كما رأينا بحرية الاستثمار وبتنقل السلع والبضائع والراس مال أي كل ما له علاقة بمصلحة كبار الرأسماليين إلا انها في المقابل لا تلغي الحواجز الصارمة في وجه المهاجرين من الجنوب باستعمال الوسائل المادية كالجدران العالية والتقنيات المتطورة من أقمار اصطناعية وطائرات وغيرها، ومع كل التقنيات المستعملة المتقدمة لا يتم انقاذ الغرقى، الذين يغامرون بحياتهم، في أغلب الأحيان. وهكذا تحول البحر الأبيض المتوسط مثلا الى مقبرة حقيقية لطالبي الهجرة الى بلدان الاتحاد الاوربي. كما ان الولايات المتحدة الامريكية شددت من إجراءات منع المهاجرين من أمريكا الجنوبية ومن المكسيك على الخصوص. وقد تتبعنا، خاصة بعد وصول ترامب الى السلطة بالولايات المتحدة الامريكية كيف تحولت محاولات هجرة المكسيكيين الى الولايات المتحدة الامريكية الى مأساة إنسانية حقيقية حيث تم خلالها فصل الأمهات عن أطفالهم. الا ان الدول الصناعية الكبرى تسمح مع ذلك

بهجرة متحكم فيها، حيث تسمح بهجرة الادمغة واليد العاملة المرغوب فيها وأحيانا يتم قبول حتى المهاجرين السريين نظرا لكونهم يشكلون يد عاملة رخيصة وبدون حقوق.

3- مضمون هذه الاتفاقيات:

يمكن تلخيص مضمون هذه الاتفاقيات في النقط التالية:

- فتح الحدود والغاء الحقوق الجمركية في وجه السلع والبضائع.
- محافظة الدول الكبرى على حواجز غير تعريفية لحماية سوقها الداخلي.
- التضييق على الصادرات من المنتوجات المغربية، فضلا عن هشاشتها بسبب تقلبات الأورو والدولار.
- استثناء المواد الفلاحية من اتفاقيات التبادل الحر وتبني مجموعة من الإجراءات غير الجمركية للحد من تصديرها:

+ **الحصص:** أي تحديد حصة معينة للتصدير والحرص على عدم تجاوزها بغض النظر عن حجم الإنتاج المغربي.

+ **فترة التصدير:** تحديد الفترة الممتدة من أكتوبر الى ماي فقط لتصدير الطماطم مثلا، حتى لا تزاحم الطماطم التي يتم انتاجها داخل الاتحاد الأوربي.

+ **الثمن المرجعي:** حيث لا يحق للفلاح المغربي ان يبيع بالثمن الذي يريد بل عليه ان يبيع بثمن مرجعي يحدده الاتحاد الأوربي دعما لتنافسية الفلاح الأوربي.

لقد أدت هذه الاتفاقيات إلى تكريس عجز الميزان التجاري المغربي: لا تمثل نسبة تغطية الصادرات للواردات سنة 2017 سوى 56.8%[5] وشكلت واردات المغرب في إطار اتفاقيات التبادل الحر مع الاتحاد الاوربي 78,2% و9,4% بالنسبة لتركيا و7,4 %بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية[6] خلال نفس السنة.

تقدر واردات المغرب خلال هذه السنة ب 437277 مليون درهم وصادراته ب 493 248 مليون درهم، ولذلك فنسبة عجز الميزان التجاري تقدر ب 43,17%ويشكل هذا العجز حوالي 18%من الناتج الداخلي الخام.

امام هذا العجز المتصاعد الذي يعرفه الميزان التجاري المغربي لجأت الدولة الى جلب المزيد من الاستثمارات الخارجية في محاولة للحد منه.

4- هل شكل جلب الاستثمارات الخارجية حلا؟

شكل العجز المتراكم منذ 2001 الى 2012 مع الاتحاد الأوربي، الذي يشكل الشريك الأول للمغرب على كافة المستويات، 185 مليار درهم مستنزفا مجموع الاستثمارات والمساعدات المقدمة للمغرب من طرف الاتحاد الاوربي للمغرب خلال نفس الفترة[7].

---

[5] المرجع السابق

[6] المرجع السابق

[7] انظر: http://attacmaroc.org/fr/2018/01/28/les-impacts-des-accords-de-libre-echange-conclus-par-le-maroc-accentuation-de-la-dependance-et-pillage-des-ressources

مقال لازيكي عمر: Les impacts des accords de libre-échange conclus par le Maroc accentuation de la dépendance et pillage des ressources:

إذن رغم مسلسل خصخصة المؤسسات العمومية، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية، لا تشكل الاستثمارات الخارجية، والاوربية منها على الخصوص، حلا لعجز الميزان التجاري المغربي وهذا ما يدفع بالدولة الى اللجوء الى المزيد من الديون التي تمثل اليوم حوالي 81 %من الناتج الداخلي الخام.

5- آثار هذه الاتفاقيات:

عجز الميزان التجاري: يعرف هذا العجز نموا متصاعدا فقد كان معدل العجز بين 1997-1999 هو 29مليار درهم وانتقل الى 175مليار درهم ما بين 2008-2013 وبالتالي تضطر الدولة الى اللجوء الى المزيد من الديون. وتقدر خدمة الدين اليوم بحوالي 106 مليار درهم والتي تساوي 2.5 الميزانية المخصصة للتعليم وأكثر من 10 مرات الميزانية المخصصة للصحة وهذه المعطيات قابلة للتغير بسرعة بسبب تضخم المديونية من جهة وتقلص الميزانيات الموجهة للصحة والتعليم من جهة أخرى. ينتج عن هذا الوضع كوارث اجتماعية تتمثل في تدهور الخدمات العمومية خاصة الصحة والتعليم، وهكذا ظلت الامية تتجاوز أكثر من 30% ويتم الاجهاز على المدرسة العمومية والتسريع بخصخصتها مقابل دعم وتشجيع متواصلين للمدرسة الخصوصية. اما الصحة العمومية فتعاني من تآكل وضعف التجهيزات والنقص في الأطر، فمثلا نجد 5.4 طبيب فقط لكل 100.000 مواطن بينما يصل هذا العدد الى 12 بالنسبة للجزائر و13 بالنسبة لتونس ويتجاوز الثلاثين بالنسبة لدول الاتحاد الاوربي. ناهيك عن انتشار البطالة في صفوف الشباب (حوالي 10%) وتفكيك الاقتصادي المحلي خاصة القطاعات التي تتعرض للمنافسة كالجلد والنسيج. ويشتغل الاجراء اليوم في ظروف نفسية صعبة ويتم تفكيك قوانين الشغل لتتلاءم مع متطلبات الانفتاح الليبرالي وحاجيات الشركات متعددة الجنسيات.

وبسبب هذه الاتفاقيات يتم أيضا، نهب الثروات المائية والمنجمية من قبل الشركات الأجنبية والرأسمال المحلي المتعاون معها ولا تعير هذه الشركات أي اهتمام لتلويث التربة والمياه الجوفية والقضاء على التنوع البيولوجي.

- **خسارة المداخيل الجمركية:**

سببت اتفاقيات التبادل الحر في فقدان جزء من مداخيل الدولة بسبب الغاء التعريفات الجمركية على الواردات، وهكذا انتقلت حصة هذه المداخيل من 12%سنة 2004 الى 4 % سنة2014 من مجموع المداخيل الضريبية للدولة.

- **مسألة السيادة:**

سبب فتح الأسواق في إغراق السوق المحلية بمنتجات مثل الحبوب، القمح، الزيت، السكر...الخ مما أدى الى افلاس المنتجين المحليين الذين يوضعون امام خيار واحد وهو انتاج المنتجات التصديرية ذات القيمة المضافة العالية غير ان صعوبة هذا الاختيار نظرا لتكلفته المرتفعة غالبا ما يدفع الفلاحين الصغار الى هجر أراضيهم او بيعها. بسبب هذا الوضع يستورد المغرب اهم المنتجات التي يستهلكها سكانه، وقد مثلت تكلفة استيراد القمح لوحده، سنة 2017، ما يعادل 57.75% من صادرات الطماطم والخضر (الطازجة والمعلبة) والحوامض مجتمعة والتي يتم انتاجها بالضيع العصرية المسقية. لقد نتج عن كل هذا رهن السيادة الغذائية للبلد بالخارج اي بالبلدان التي تطعم الشعب المغربي مما يعمق فقدانه لسيادته السياسية والعسكرية والاقتصادية خاصة مع استعمال آلية الديون.

يمكن أن نقول "إن تحرير التجارة نظم من قبل الدول الغنية لفائدة الدول الغنية"[8]

على سبيل الختام:

تشكل اتفاقيات التبادل الحر إلى جانب المديونية أدوات للنهب والهيمنة، فالحصول على المزيد من الديون يقتضي تحرير متواصل لاقتصاد البلاد وتوقيع الاتفاقيات التجارية للتبدل الحر وهذه الأخيرة تساهم في تعميق المديونية وتتدخل المؤسسات المالية والتجارية لمواصلة الخيارات الليبرالية للحفاظ على مصلحة الرأسماليين الكبار المحليين والأجانب.

[8] جوزيف سيغليتز (نائب الرئيس السابق للبنك الدولي).